

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الأوضاح وسائل لأفهام الخطاب والصلوة والسلام

على رسوله الذي وضع الأظفار الصوب وعلى آله واصحابه الموضوعين

لرفع ظلمة الحجاب أما بعد فنقول الوضع في اللغة جعل الشيء في

حیز و فی الاصطلاح تعین شیئی بانراء شیئی التحدیل علیہ بنفسه

٩
أول القريضة والأول يسمى موضوعاً والثاني موضوعاً ثم الوضع لكونه

نبت بين اللفظ والمعنى متوقف على تصورهما فهو باعتبار الموضوع على

فبين احدهما شخصي ان كان الموضوع لفظاً واحداً متصوراً وثانيهما

نوعى ان كان الفاظ كثيرة متصورة بأمر عام وباعتبار الموضوع عليه

أي من الموضوع بالوضع
أي من الموضوع بالوضع
أي من الموضوع بالوضع

لما هي من حيث هي هي فان الواضع تصور لفظاً واحداً كرجل ومفهوم
بلا عظم القيد من الموضوع بالوضع
بلا عظم القيد من الموضوع بالوضع
بلا عظم القيد من الموضوع بالوضع

بلغ حد الكبر بعمومه ثم قال وضعت هذا اللفظ لهذا المفهوم فعلى
أي بناء على أن اسم الجنس
أي بناء على أن اسم الجنس

هذا ان كان مستعمل في الماهية فحقيقة وان كان مستعملاً في الفرد
الماهية في ما وضعت وهو
الماهية في ما وضعت وهو

فان كان من حيث وجود الماهية فيه فحقيقة ايضاً ولا يخاف و
أي وان لم يكن
أي وان لم يكن

استعماله اما في مفرد واحد كرجل وانسان وحمارة وفي فردين او افراد
دور في دور
دور في دور

كقولهم وروم ورومي مما الفرق بينه وبين واحده بالتاء والتاء
الفرق بين روم ورومي
الفرق بين روم ورومي

والمخصوص به كقوله الناس ناس والزمان زمان ولذلك يلبس عن غيره
أي ان كان
أي ان كان

فقال زيد ليس بإنسان ومن علم الجنس فإنه تصور لفظاً و

حداً مخصوصه كاسامة ومفهوماً كلياً معيناً ممتازاً عن غيره كالحيوان

المفترس بعمومه ثم قال وضعت هذا اللفظ لهذا المفهوم فالفرق

في الفرق بين الجنس والتعيين في علم الجنس عدم التميز بينه وبين المفهوم الذي هو الجنس

بشيء ما ان الواضع اعتبر التعيين في علم الجنس بخلاف اسم الجنس

فانه لم يعتبر معه شيئاً لا التعيين ولا عدمه اما التعيين فلانه نكرة

واما عدمه فلانه لو كان معبراً وما اعتبره الواضع لا يزول يلبس م

التأقضى عند دخول لام التعريف وتحصيل الحاصل عند دخول

تقوين التكرير ومنه المصد فان الواضع تصور

لفظ الضرب مثلاً بخصوصه ومفهوماً لائق بعمومه ثم قال

وضعت

كلامه ولفظه والتفاوت بينهما كما هو ظاهر من المصادر وغيرهما

لعدم كونه مستقلاً عن المقصود من جنس الرجل وجه العلم والعلم والاعتبار والافادة وغير ذلك سلكهم

والفرق بين الجنس وبين الجنس ان الجنس يطلق على التميز والكثير كلفظ الجنس فانه يطلق على قطرة وجرة وكذا الجنس يطلق على الكثير بل يطلق على الواحد و على غيره كلفظ على سبيل المثال فانه يطلق على زيد وعلى غيره كلفظ على سبيل المثال على سبيل المثال على سبيل المثال

فان الذي لا يقع له المقابلة وان مقتضى ويرد عليه ان بعض المصادر لا يتوهم انه يواحد لا يفتق وعلم الخطا والسر بالنسبة الى الله تعالى فليكن بالجوهر والسلام عليكم

عطف على قوله اما موضوع
بالوضع العام لموضوع له
بالوضع الخاص لموضوع له
خاصة اي والموضوع بالوضع
العام لموضوع له خاص

وضعت هذا اللفظ لهذا المفهوم واما موضوع بالوضع

العام لموضوع له خاص فمفهوم المضمَرُ فان الواضع

المفهوم مسكوك
صنوع له خاص
وضعا عاما لموضوع
اي من الموضوع
بالوضع الخاص

تصور لفظاً واحداً مخصوصه مثل هو وجزئيات كثيرة بمفهوم

مشارك بينها صادق عليها مثل المفرد المذكور المتقدم ذكره مرات

مشارك بينها
عطف تفسير لتعدد

للملاحظة اجمالاً ثم قال وضعت هذا اللفظ لكل واحد

من هذه الجزئيات مخصوصه ومنه اسم الإشارة فانه

الاشارة مسكوك
الاشارة مسكوك
وضعا عاما لموضوع
اي من الموضوع
بالوضع الخاص

تصور لفظاً معيناً مخصوصه مثل هذا وجزئيات كثيرة بمفهوم المفرد

المذكر المشار اليه بالاشارة الحسية وجعله آلة للملاحظة اجمالاً

ثم وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الجزئيات مخصوصه

وَمِنْهُ الْمَوْضُوعُ فَإِنَّ تَصَوُّرَ لَفْظٍ مَعْنِيًا بِمُحْصِصِهِ مِثْلُ

الَّذِي وَجْهَاتُ كَثِيرَةٍ بِمَفْهُومٍ صَادِقٍ عَلَيْهَا مِثْلُ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ

وَصَفَا عَامًا لِلْمَوْضُوعِ لَهُ
حَاصُّ الْمَوْضُوعِ بِمَعْنَى الشَّخْصِ

الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَنَظَرُ إِلَيْهَا أَجْمَالًا ثُمَّ قَالَ وَضَعْتُ

هَذَا اللَّفْظَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْجَزْئِيَّاتِ بِمُحْصِصِهِ وَ

مِنْهُ الْحَرْفُ فَإِنَّ تَصَوُّرَ لَفْظٍ مَعْنِيًا بِمَعْنَى كَلْفِظٍ مِنْ

وَتَصَوُّرَ الْجَزْئِيَّاتِ الْأَضَافِيَّةِ لِلْإِبْتِدَاءِ الْمَطْلُوقِ بِمَفْهُومِهِ ثُمَّ قَالَ

وَصَفَا عَامًا لِلْمَوْضُوعِ لَهُ
حَاصُّ الْحَرْفِ بِمَعْنَى الشَّخْصِ

وَضَعْتُ هَذَا اللَّفْظَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جِزْئِيَّاتِهِ بِمُحْصِصِهِ

وَالْأَرْبَعَةُ وَإِنْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً لِلْجِزْئِيَّاتِ الْكَثِيرَةِ لَكِنْ لَا يَصِحُّ

أَنْ نَسْتَعْمِلَ الْآفِيَّ وَاحِدًا مَعَيْنٍ وَلَا يَفِيدُهُ الْآفِيَّةُ وَالْزَعْلِيَّةُ

لَا مُسْتَوَاءَ

والمبهم مأخوذ بشرط التعيين لكونها معارف ومستقلة

لا خلاف
الوقوف لا يتركها
للتعلق بسبب التعيين
معناه وتوطئة فلم يستقل معناه
فالمعنى قريبه لانا القرينة لا تكون الا
بعد تمام المعنى

بالمفهومية وآلة الوضع فيها عرضية بخلاف الحرف والوضع

بالوضع النوعي اما موضوع بالوضع العام لموضوع له خاص

ومنه **الفعل** فان الواضع تصور طائفة من الالفاظ

النوع اي من الموضوع بالوضع
للموضوع له خاص
الفعل من حيث هو

كضرب ونصر بمفهوم كلي مثل ما كان على فعل وطائفة من المعاني مثل

الضرب المنسوب الى زيد في الزمان الماضي والنصر المنسوب اليه الى

غير ذلك بمفهوم كلي كذلك مثل الحدث المدلول المصدرا اشتق هو منه

المنسوب الى فاعل معين في الزمان الماضي ثم قال كل ما كان على فعل و

ضعفه لما يصدق عليه المفهوم المذكور ومنه المشتق فانه

النوع اي من الموضوع بالوضع
للموضوع له خاص
الفعل من حيث هو
الاشتق عليه

الأول وهو الحدث وإن كان داخلًا في مفهومه لكن طرفها صحيح

(١٥)

تصور نوعاً من الألفاظ كضارب وأصير بمفهوم ما كان على فاعل

ونبذة من المعاني كذات ثبت له الضرب وذات ثبت له النصر إلى غير

بالعلم طائفة من أي شيء

ذلك بمفهوم ذاتاً نسب إليه الحدث المدلول المصدر اشتق هو منه

ثم قال كل ما كان على فاعل وضعه لما يصدق عليه

هذا المفهوم بالنسبة في الفعل معتبرة من طرف الحدث وغيره
أي إذا كان مفهوم الفعل
الحدث المستوجب
الفاعل معين
وغيره ما يشق
ذات من غير
فالنسبة إلى
إليه الحدث ما يشق

مستقلة بالمفهومية لأن طرفها الثاني وهو الذات خارج عنه

وهو الذات
مفهوم فلا يستفاد
عنه شيء
والذات والذات
أو النسبة متوقفة على الحدث

فلا يستفاد الذات من ذكر الفعل فلا يستفاد النسبة منه ما لم

يذكر معه الذات وفي المشتق معتبرة من طرف الذات مستقلة

بالمفهومية لا اعتبار طرفها في مفهومه وقائمة بعد ذكر الفاعل في
أي النسبة

الفعل وناقصة في المشتق ومن وجوه الفرق تعيين الذات في

الفعل شخصياً كزيد أو نوعياً كرجل وإبهامه في المشتق إذ لو

اعتبر إبهام الفاعل في الفعل يلزم أن يكون مجازاً بلا حقيقة إذ

لا يستعمل في النسبة إلى المبرم بل إنما يستعمل في النسبة إلى المعين

وإن يكون كلاماً بدون ذكر الفاعل وإن يمتنع نسبته

إلى المعين لتعد الفاعل في ضرب زيد أحدهما مبهم والآخر

معين والمعين في المشتق تفصيل للمبرم ولا يجوز ذلك في الفعل

لمخرج الذات عن مفهومه ودخوله في مفهومه (المشتق

ومن المعتبر بلام الجنس فإن الواضع تصور الفاظاً

كثيرة

كثيرٌ كالرجل والأنسان والحيوان بعنوان الاسم الذي دخل عليه

لَا مَجْنِسٍ وَتَصَوُّرَ مَفْهُومَاتٍ كَلِمَةٍ كَمَفْهُومَاتِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ

بمفهوم الجنس المعين عند السامع المدلول لما دخل عليه لامٌ

الجنس فقال كلما يصدق عليه المفهوم الاول وضعت لما يصدق عليه

المفهوم الثاني ومنه الميعرف بلام العهد فانه تصور العاطفة

كثيرة بمفهوم الاسم الذي دخل عليه لام العهد وجنثيات كثيرة بمفهوم

الجنّة المعروف من جزئيات مفهوم ما دخل عليه لام العبد فيقال كل

بِأَيْصَدُقْ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ وَضَعْتُ لِمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الثَّانِي فَاسْمُ الْجَنَسِ إِنْ كَانَ

موضوعاً للماهية فالعرف بلام العمد له وضع تركيبى برأسه لكل

١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معنى يناسب المعنى الحقيقة بأحدى النسابات المقبرة ثم قال

كل لفظ موضوع لمعنى حقيقى وضعته ايضا لمعنى يناسبه و

منه المثني والمجموع والمصغر والمنسب فان الواضع

قد عفا عما لم يوضع بالوضع النوعي
خاصا مطلقا

تصور جميع الفاظ التثنية بمفهوم ما لحق آخر مفردة علامة

التثنية وتصور معاينها بمفهوم الفريدين المتماثلين في مفهوم مفردة

التثنية هو اللفظ والياء والنون
المتغيرين من الحركة

ثم قال كلما لحق آخر مفردة علامة التثنية وضعته لفريدين

المتماثلين في مفهوم مفردة ومنه المضاف باضافتي

الاسم الى الموضوع
عما لم يوضع
مطلقا

العهد الى معرفة فان الواضع تصور الفاظا كثيرة بمفهوم

الاسم المضاف ومعاني عديدة بمفهوم معنى نسب الى المضاف اليه

معهود بين المتكلم والمخاطب ثم قال كلما صدق عليه المفهوم

الأول وضعته لا يصدق عليه المفهوم الثاني والقدماء لهم

اطلاعهم بالوضع العام لموضوع له خاص جعلوا الفعل و

المشتق والمعرف باللام وغيرها مما هو موضوع بالوضع

النوعي من قبيل الموضع بالوضع العام لموضوع له كذلك وضعوا

شخصياً فقالوا ان الواضع تصور لفظاً واحداً بعينه كضرب

ومفهوم الضرب المنسوب الى زيد في زمان الماضي بعومه ثم قال

وضعت هذا اللفظ هذا اللفظ وكذا تصور لفظاً ضارب بعينه

ومفهومه وهو ذات ما نسب اليه الضرب بعومه فقال وضع

هذا اللفظ

هذا اللفظ لهذا المفهوم وهكذا البواقي وما ذكره الأستاذ مولانا

هذا اللفظ لهذا المفهوم وهكذا البواقي وما ذكره الأستاذ مولانا
ضعفت لذات ما نسب اليه الحرف
المع لوله المصدر
هو من بشرط استعماله في جزئياته
هذا المفهوم مسكوك

ابوبكر رحمه الله من قوله وذهب المتقدمون والعلامة التقنا في الى

ان الفعل والمشتق والمعرف باللام وغيرها من قبيل الموضوع بالوضع

العام لموضوع له كذلك وجعلوا ما جعله المتأخرون آله للوضع

موضوعا له بشرط استعمالها في الخصوصيات فاجعلها بمثل المضمر والمبهم والحرف

موضوعا له بشرط استعمالها في الخصوصيات فاجعلها بمثل المضمر والمبهم والحرف
أي جزئياته مفهوم للحرف
أي الفعل والمشتق وغيرها
كذلك وجعلوا
ما جعله المتأخرون
مسكوك
لأنه قيل فم جعلها بمثل الضمير
و في الوضع في الفعل وغيره فوضع
ولم يعلم مسكوك
لأنه قيل لأن الوضع في الفعل
هو عين لا يجوز أن يجعل مثل الفعل
في كونه موضوعا بالوضع العام
للموضوع له كذلك وجعلوا ما جعله المتأخرون آله للوضع
في كونه موضوعا بالوضع العام
للموضوع له بشرط استعمالها في جزئياته
و الموضوع مسكوك

وما لا يلتفت اليه اذ لم يقل به احد فضلا عن القدماء والعلامه

لم يعلم بان الوضع في المضمر والمبهم والحرف شخصي وفي الفعل والمشتق

وغيرها نوعي والموضوع بالوضع الشخصي وان جاز ان يكون موضوعا بالوضع

العام لموضوع له كذلك لكن الموضوع بالوضع النوعي لا يجوز ان يكون موضوعا

لأنه قيل لأن الوضع في الفعل
هو عين لا يجوز أن يجعل مثل الفعل
في كونه موضوعا بالوضع العام
للموضوع له كذلك وجعلوا ما جعله المتأخرون آله للوضع
في كونه موضوعا بالوضع العام
للموضوع له بشرط استعمالها في جزئياته
و الموضوع مسكوك

كذلك على أنه لو كانت الأفعال والمشتقات المعرف باللام موضوعات بالوضع

النوعي لما جعلنا المتأخرين آله للوضع وضعاً عاماً للموضوع كذلك كما زعم يونس

أن يكون كل الأفعال والمشتقات ومعرفات متروكة بالنسبة للغة الموضوع

له ذلك بديهي البطلان وكذا يلزم مع ذلك في كل مجاز مجازان وإن أراد

أن القاء فهو إلى أن الفعل والمشتق والمعرف باللام موضوعات بالوضع النحوي

لما جعلنا المتأخرين آله للوضع وضعاً عاماً للموضوع له فمع أنه أيضاً لم ينقل من أحد

لا يجوز وضع ضارب لما جعلنا آله للوضع لكونه أعم بصدق عليه وعلى غيره من المشتقات

مع أنه لا فائدة في وضعه له ثم قال استعماله في مفرده لجواز وضعه لمفرده بدون

ملاحظة ما جعلوه آله خاتمة احتياجنا إلى اعتبار هذه الأقسام

للوضع

للوضع انما هو على تقدير ان يكون الواضع هو آدم

او يكون كل قول واضعا للغة واما اذا اعتبر ان

لكل لغة هو الله سبحانه ويدل عليه الآية الكريمة

وعلم آدم الاسماء كلها فلا حاجة الى شيء من تلك الأقسام ولا اعتبار ان

نحت الكتاب المسمى بالوضع للأستاذ الفاضل الملا عبد الله الشيخ محمودي

عليه احقر الطلاب محمد صالح ابن عبد الكريم الكوفي لأجل اخي الفقيه

عبد الله التلخي في مدرسة عوينه عند الأستاذ الفاضل

الملا عبد الله في عام الف وثلثمائة

وثلثة وسبعين من هجرة

سيد المرسلين

صلى الله عليه وسلم

فان المراد بالاسماء الانشاؤها وتعليمها
ظاهر في القاموس على ان تعلم ببناء
لها معنى وذا لا يقتضي ما يقرب
وضع من حيث ان يكون ذاك هو
الله سبحانه وتعالى